

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

اطلعت على نسخة من المذكرة الشفوية المؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لزيمبابوي (S/2001/238). وتشير هذه الرسالة إلى أن سلطات المملكة المتحدة كانت وراء إعاقه شحن معدات إلى وحدات الشرطة الزيمبابوية المنتشرة في إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وقد أثرت هذه المسألة على الفور مع سلطات بلدي في لندن. وتحدثت هي بدورها مع مفوضيتنا السامية في هراري. واتضح أنها كانت المرة الأولى التي سمع فيها أي منا عن هذا الموضوع. وقد اتصل موظفو وزارة الخارجية والكونمولث في لندن بعد ذلك بشركة الخطوط الجوية البريطانية وهي كما تعلمون شركة خاصة مستقلة تماما عن الحكومة. وقد أقرت الشركة بأن موظفيها في هراري كانوا قد تلقوا استفسارات شفوية من السلطات الزيمبابوية بشأن إمكانية شحن أسلحة وذخائر إلى سكوبي. وردت الشركة أنها لا تظن أن في وسعها نقل مثل هذه المعدات بسبب الحظر الذي تفرضه المملكة المتحدة على صادرات الأسلحة إلى زيمبابوي وكذلك بسبب المخاوف التي يثيرها نقل المعدات عبر لندن (أي من مطار إلى آخر). وفي الوقت نفسه، قدمت الشركة للسلطات الزيمبابوية مشورة بشأن الشركات البديلة (وهي عدة).

وفي الحقيقة، يبدو أن الحظر الذي تفرضه المملكة المتحدة والذي ينطبق على الصادرات المتجهة إلى زيمبابوي لم يكن على الأرجح لينطبق على هذه الحالة. لقد أثارته وزارة الخارجية الزيمبابوية شفويا مع مفوضيتنا في هراري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مسألة الصعوبات التي تواجهها عملية نقل المعدات عن طريق لندن. وقد أبلغ مفوضنا السامي بالنيابة الوزارة المذكورة، بعد استشارة شركة الخطوط الجوية البريطانية، بأن هذه المشكلة ليست على ما يبدو معقدة وهي تتعلق بإجراءات عملية. وأبدي استعداد المفوضية

للمساعدة على إيجاد حل لهذه المشكلة في حال تقدمت الجهة الراغبة في نقل هذه المعدات (الشرطة الزمبابوية) بطلب ذلك. بيد أنه لم يجر أي اتصال لاحق لا من جانب الوزارة ولا من جانب الشرطة.

وما تزال سلطات بلدي على استعداد كبير لمناقشة هذه المسألة بصورة مباشرة مع السلطات الزمبابوية. ومن نافلة القول إننا لا نرغب في أي حال من الأحوال في أن نعوق مشاركة زمبابوي في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

وأكون ممتنا لتفضلكم بتعميم هذه الرسالة ضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيريمي غرينستوك
الممثل الدائم